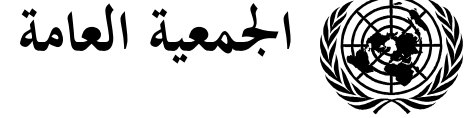


Distr.: General
14 November 2000
Arabic
Original: Russian



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٧٣ من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم بالإناابة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص بيان السيد ف. ف. بوتين، رئيس الاتحاد الروسي،
المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ المتعلق بقضايا نزع السلاح (انظر المرفق).
وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق
الجمعية العامة، في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) غ. غاتيلوف
الممثل الدائم بالإناابة

الدائم بالإنابة للاتحاد الروسي لدى الأمم مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل المتحدة
بيان السيد ف. ف. بوتين رئيس الاتحاد الروسي المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

لقد بلغ العالم عند منعطف الألفية نقطة حاسمة على طريق نزع السلاح النووي، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وضمانات الاستقرار الاستراتيجي. وتحقق مؤخرًا في هذا المجال تقدم لا شك فيه تمثل في قرارات تتسم بدرجة رفيعة من الشعور بالمسؤولية اتخذها المشاركون في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحوار متعدد الجوانب بشأن قضايا نزع السلاح جرى في قمة الألفية في نيويورك، واعتماد اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عددًا من القرارات الهامة. وقدم الاتحاد الروسي مساهمته في هذا المجال بالمصادقة على اتفاقية زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت الثانية)، وعلى مجموعة اتفاقات عُقدت في نيويورك عام ١٩٩٧ بشأن الدفاع ضد القذائف، وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتوصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء على عدم توقف نزع السلاح النووي، وضرورة تعزيز عملية نزع السلاح. واليوم توجد حاجة حقيقية لإحراز تقدم ملموس في هذا المجال.

وهذا ما أعد الاتحاد الروسي نفسه له.

ونحن لا نرى أية أسباب تمنع إجراء المزيد من التخفيضات الكبيرة للأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وكما هو معلوم جيداً، فقد اقترحنا على الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أعلى المستويات، جعل التخفيض الجذري لترسانتي الأسلحة النووية في بلدنا، إلى مستوى ١٥٠٠ وحدة، هدفاً واجب التحقيق بحلول عام ٢٠٠٨. وليست هذه نهاية المطاف، فنحن مستعدون للنظر عقب ذلك في إجراء تخفيضات إلى مستويات أدنى. وتتفق مع الرأي، المعرب عنه في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، القائل بأن التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق لا يستدعي مفاوضات مطولة وبدء العملية برمتها من نقطة الصفر، إذ أن لدينا بالفعل خبرات تراكمية ضخمة، كما توجد آليات تعاقدية في إطار معاهدتي خفض وزيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. ونحن نأمل في أن يجذو مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية حذو المجلس الاتحادي للاتحاد الروسي وينجز المصادقة على معاهدة زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت الثانية)، وعلى الاتفاقات التي تغطي مجال الدفاع ضد القذائف. بيد أن الشيء الرئيسي يتمثل الآن في أن يبدأ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وبدون تلكؤ، تطبيق تدابير مشتركة متوازنة تؤدي إلى إجراء تخفيضات جذرية للحدود العليا المقررة للرؤوس الحربية النووية.

ويجب أن يتحقق هذا الهدف مقترنا بالمحافظة على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢، وبتعزيزها. وقيل لنا إن الحالة الدولية قد تغيرت كثيرا على مدى العقود الثلاثة الماضية: فظهرت أخطار جديدة في مجال القذائف تتطلب إحداث تغييرات مقابلة لها في تلك المعاهدة كما يقال. لقد تغير الموقف حقيقة، لكن ليس إلى الدرجة التي تستدعي تخريب نظام الاستقرار الاستراتيجي القائم بمسوخ المعاهدة. إذ يمكن اتخاذ تدابير مضادة لنشر القذائف وتكنولوجياها دون تجاوز الحدود الموضوعية في المعاهدة المذكورة، وذلك باللجوء، قبل كل شيء، إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية. والمثال الواضح على ذلك هو الحوار المكثف الذي يدور حول مسألة القذائف بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إذ يجري التفاوض بصورة نشطة على أصعدة متعددة بشأن طرق تحسين الآليات السياسية والقانونية لمنع انتشار القذائف، كما يجري العمل على إعداد مدونة جديدة للسلوك في هذا المجال، وعلى إنشاء نظام عالمي للرقابة على انتشار القذائف وتكنولوجياها.

ونحن نقترح مجددا على البلدان التي تتساءل عن "شبكة الأمان" العسكرية - التقنية التعاون على نطاق واسع في إطار تلك المعاهدة في مجال المنظومات الميدانية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية، حيث توجد المعطيات التكنولوجية اللازمة لذلك بالفعل. ويمكن أن تصبح أداة ذلك التعاون مركز موسكو لتبادل بيانات إطلاق القذائف، الذي يجري إنشاؤه الآن بالمشاركة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وسيفتح في المستقبل أمام جميع البلدان الراغبة. وقد دعونا بالفعل إلى انضمام ممثلين أوروبيين وآخرين إلى الانضمام إلى هذا العمل. وآمل ألا يعترض قادة الولايات المتحدة الأمريكية الجدد على خدمة ذلك المركز لمصالح تعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي.

يضاف إلى ذلك أن الاتحاد الروسي مستعد لأن يواصل، دون توقف، الحوار الذي بدأ منذ أكثر من عام مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضايا منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي اختلفت آراؤنا بشأنها. وقد ضُمنت شروط الالتزام باستعراض جميع القضايا المتصلة بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في معاهدة ١٩٧٢ نفسها. وبناء عليه، فإننا نفسح المجال لمواصلة مثل هذه المباحثات في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة - التي تمثل محفلا للمفاوضات، والتي ظلت تعمل بنجاح منذ عام ١٩٧٣ وفقا للاتفاقية - بعد الاتفاق على ترفيع مستوى تمثيل الأطراف في اللجنة عند الضرورة.

إن تنفيذ البرنامج الواقعي الحسن التوقيت الذي يقترحه الاتحاد الروسي في مجال نزع السلاح النووي فعليا سيمكن عمليا من تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والسلم الدولي على أعتاب القرن الجديد، الحادي والعشرين.